

Distr.: General  
7 August 2013  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ب) من جدول الأعمال المؤقت\*

تعزيز حقوق الإنسان وحماتها: مسائل

حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة

لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحرريات الأساسية

## مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية

تقرير الأمين العام

موجز

يتضمن هذا التقرير، المقدم وفقا لقرار الجمعية العامة ١٦٢/٦٧، عرضا عاما لأنشطة التدريب والمشاورات الإقليمية التي اضطلع بها مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان خلال سنوات عمله الثلاث. ويعرض التقرير إنجازات المركز في سياق تزايد الطلب على خدماته، الناجم عن التطورات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وضرورة تخصيص موارد كافية لتمكين المركز من الوفاء بولايته على نحو تام وفعال. وأخيرا، يقدم التقرير تحليلا للتحديات والفرص المستقبلية للمركز وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الفرص وفقا لولاية التدريب والتوثيق المحددة للمركز.

\* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

030913 300813 13-42146 (A)



## أولا - مقدمة

١ - يعمل مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد أنشأته الجمعية العامة من خلال القرار ١٥٣/٦٠ الصادر عام ٢٠٠٥ وهو مكلف بولاية "... القيام بأنشطة التدريب والتوثيق وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتقديم الدعم لما تبذله الحكومات ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من جهود داخل المنطقة". والهدف الرئيسي للمركز هو تعزيز المعرفة والمهارات بشأن حقوق الإنسان داخل المنطقة التي يعمل فيها.

٢ - ويمول المركز حاليا حصريا من خلال موارد خارجة عن الميزانية. وقد طلبت الجمعية، في الفقرة ٥ من قرارها ١٦٢/٦٧، إلى "الأمين العام أن يوفر من الميزانية العادية للأمم المتحدة، اعتبارا من فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، الأموال والموارد البشرية اللازمة لتمكين المركز من تلبية الاحتياجات المتزايدة في جنوب غرب آسيا والمنطقة العربية بصورة إيجابية وفعالة من الوفاء بولايته...". وطلبت في الفقرة ٦ إلى الأمين العام أن يقدم هذا التقرير عند تنفيذ القرار.

٣ - وتغطي الولاية الجغرافية للمركز ٢٥ بلدا<sup>(١)</sup>، توجد غالبيتها في المنطقة العربية وتوجد ثلاثة بلدان في جنوب غرب آسيا. وهكذا يغطي المركز بلدانا تقع ضمن ثلاث وحدات جغرافية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (أفريقيا، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ). ويعمل المركز، في إطار ولايته المحددة في مجال التدريب والتوثيق، في تنسيق وثيق مع الممثلين الإقليميين في الميدان، ورؤساء المكاتب القطرية، والوحدات المعنية بحقوق الإنسان في بعثات السلام، ومنسقي الوحدات الإقليمية في مقر مفوضية حقوق الإنسان. وتكمل ولاية المركز الفريدة الولايات الأوسع نطاقا للمكاتب الميدانية القائمة للمفوضية من خلال إعداد وتوفير تدريب ووثائق مكيفين حسب الاحتياجات اللغوية والمتعلقة ببناء القدرات الخاصة بهذه السياقات.

٤ - ويعمل في المركز حاليا موظفان فنيان دوليان وموظفان وطنيان من فئة الخدمات العامة. وقد بدأ المركز، بعد افتتاحه رسميا في أيار/مايو ٢٠٠٩، أنشطته الاعتيادية في أواخر عام ٢٠١٠. وأثناء السنوات الثلاث الأولى لعمله زاد الطلب على خدماته، بينما لم يزد

(١) الأردن، أفغانستان، الإمارات العربية المتحدة، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البحرين، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، دولة فلسطين، السودان، الصومال، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

مستوى الموارد المتاحة له زيادة تناسبية. ووجهت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في تقريرها إلى الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، الانتباه إلى فجوة الموارد وخلصت إلى أن "المركز لن يستطيع الاضطلاع بولايته على نحو فعال ما لم تخصص له موارد كافية على أساس مستمر من الميزانية العادية للأمم المتحدة"<sup>(٢)</sup>.

٥ - وقد اضطلع المركز بعمل هام في إطار ولايته بشأن مسائل من بينها آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والاتجار بالبشر، ووسائل الإعلام، والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. غير أنه كان من الممكن، لو كانت قد توافرت له موارد كافية ومستدامة، زيادة تطوير الإنجازات التي حققها حتى الآن وتوسيع نطاق أنشطته لتغطي مزيداً من مسائل حقوق الإنسان ولتصل إلى مزيد من المستفيدين في جميع البلدان التي يغطيها المركز.

## ثانياً - مهام المركز

٦ - يشير اتفاق البلد المضيف، الموقع في عام ٢٠٠٨ بين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وقطر، في المادة الرابعة منه إلى قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٠ بإشارته إلى أن المركز سيساهم في "... ما تقدمه مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من تعاون ومساعدة مستمرين من أجل مواصلة تعزيز الترتيبات والآليات الإقليمية القائمة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبخاصة من خلال التعاون التقني الذي يهدف إلى بناء القدرات الوطنية والإعلام والتثقيف بهدف تبادل المعلومات والخبرات في ميدان حقوق الإنسان". وبناء على ذلك، تتضمن المادة الخامسة من اتفاق البلد المضيف مزيداً من التفاصيل بشأن مهام المركز وتشمل ما يلي:

(أ) توفير التدريب والخبرة الفنية بشأن إجراءات إبلاغ هيئات المعاهدات، ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان، وإجراء استعراضات للتشريعات، وتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون، والمساعدة في إعداد أدلة وأدوات سهلة الاستخدام، وتدريب المدربين والمسؤولين الحكوميين والجماعات المهنية ذات الصلة وغيرها من أصحاب المصلحة؛

(ب) إنشاء نظم للمعلومات والتوثيق بشأن حقوق الإنسان؛

(ج) العمل مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛

(د) إذكاء الوعي العام بشأن حقوق الإنسان؛

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السابعة والستون، الملحق رقم ٣٦ (A/67/36)، الفقرة ٧١.

- (و) تنفيذ أنشطة ذات صلة بالتدريب والتوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية؛ ويمكن أن تشمل هذه المنظمات جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون الخليجي، واتحاد دول المغرب العربي، ومنظمة التعاون الإسلامي؛
- (ز) تقديم التدريب لموظفي الأمم المتحدة الذين يعملون على الصعيدين القطري والإقليمي؛
- (ح) إسداء المشورة للدول والكيانات غير الحكومية بخصوص برامج التثقيف بشأن حقوق الإنسان وبرامج التدريب المهني المناسبة.

### ثالثاً - التدريب والتوثيق بشأن حقوق الإنسان داخل المنطقة

#### ألف - أثر التحولات في المنطقة العربية

٧ - لقد بدأ المركز عمله قبل شهرين من الأحداث التي يشار إليها عادة باسم "الربيع العربي". وقد أكدت هذه التطورات مجددا الحاجة إلى تعزيز القدرة على التدريب والتوثيق في المنطقة. وتعزيز المعرفة بشأن حقوق الإنسان داخل منطقة عمل شاسعة هو، بوجه عام، عملية طويلة الأجل تتطلب موارد مستدامة وخبرة فنية. بيد أن المطالب المعينة التالية التي نشأت، أو زادت من حيث الحجم، أثناء هذه الفترة الزمنية أدت إلى زيادة إبراز الحاجة إلى موارد بشرية ومالية تتناسب مع تغطية المركز الجغرافية وولاياته في مجال التدريب والتوثيق:

- (أ) تزايد توقعات أن يسد المركز الفراغ المتعلق بندرة المواد والبرامج والخبرة الفنية التدريبية باللغة العربية؛
- (ب) زيادة الحاجة إلى أنواع مختلفة من وثائق حقوق الإنسان؛
- (ج) الحاجة إلى مزيد من العمل لدعم تنمية ثقافة حقوق الإنسان والتثقيف بشأن تلك الحقوق على نطاق المنطقة.

٨ - ومن المتوخى أن يستفيد المركز، في الوفاء بولاياته في مجالي التدريب والتوثيق لتلبية الاحتياجات الإقليمية، من عدد من لغات العمل، منها على سبيل المثال لا الحصر اللغات العربية والفارسية والإنكليزية. وقد أعطى المركز أولوية حتى الآن لاستخدام اللغة العربية في مواد التدريبية والوثائقية كي يصل إلى أكبر عدد من المستفيدين من أنشطته. ومن ثم أنشئ موقع شبكي للمركز باللغة العربية يتضمن، إلى جانب بثه أنباء عن المركز وأنشطته، صفحات قطرية لجميع الدول الخمس والعشرين التي يغطيها المركز تتضمن وثائق الأمم

المتحدة الأساسية بشأن حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>. وعلاوة على ذلك، نشر المركز رسالة إخبارية بصفة منتظمة، باللغتين العربية والإنكليزية، متاح في شكل ورقي وشكل رقمي من خلال الموقع الشبكي. والعمل جارٍ لكي يوفر الموقع الشبكي مواد تدريبية ومرجعية بشأن حقوق الإنسان يمكن البحث فيها.

٩ - وتشكل أنشطة التدريب والتوثيق جزءاً من استراتيجية لتشجيع مراعاة حقوق الإنسان ولتعزيز النظم الديمقراطية الناشئة. وبينما لا يزال المركز يواجه تحديات، فقد أتيحت فرص لتعزيز المعرفة والمهارات بشأن حقوق الإنسان داخل منطقة عمله. ويعمل المركز على أساس التعاون مع الدول الأعضاء التي تطلب منه المساعدة. وقد أدت التحولات في المنطقة العربية إلى زيادة الاستعداد للتعامل مع مفوضية حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال طلبات التعاون والدعم التقنيين.

## باء - مشاركة أصحاب المصلحة في عمل المركز

١٠ - فيما يتعلق بالدعم الموجه لحماية حقوق الإنسان يؤدي المركز دوراً بالغ الأهمية في بناء قدرات عدد من الجهات الفاعلة في الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني، والهيئات الدبلوماسية. ويبين الجدول الوارد أدناه مشاركة هذه الجهات الفاعلة في الأنشطة التي يضطلع بها المركز، وعدد البلدان التي أقيمت فيها مناسبات المركز، ومجموعة الجنسيات التي شاركت في عمليات التدريب والمشاورات الرئيسية. وإضافة إلى ذلك، تعامل المركز مع منظمات إقليمية، من قبيل مجلس التعاون الخليجي، وساهم في تعميم تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عمل كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٢، نظم المركز في قطر تدريباً لرؤساء المكاتب الميدانية لمفوضية حقوق الإنسان بشأن مراعاة المنظور الجنساني.

١١ - ويتراوح عدد المشاركين في المناسبات من أربعة مشاركين في التدريب على بناء القدرات في عام ٢٠١٢ لرؤساء لجنة حقوق الإنسان العمانية، إلى زهاء ١٥٠ شخصاً من المجتمع المدني في ندوة بشأن حرية الصحافة عُقدت في اليمن عام ٢٠١٣. وفي عام ٢٠١١، استفاد ما مجموعه زهاء ٢٧٥ مشاركاً من أنشطة المركز الرئيسية. وفي عام ٢٠١٢، بلغ ذلك العدد ٣٨٠، وقدر المركز أن ٣٠٠ شخص شاركوا في أنشطته التدريبية ومشاوراته الرئيسية حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣.

(٣) <http://www.undohcentre.ohchr.org>

## الجدول

## التمثيل الجغرافي في عمليات التدريب والمشاورات التي اضطلع بها المركز

عدد المرات التي مُثلت فيها البلدان/الجنسيات* في المشاورات وعمليات التدريب الرئيسية			عدد المرات التي نُظمت فيها مشاورات وعمليات تدريب رئيسية* في البلد		
٢٠١٣***	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٣***	٢٠١٢	٢٠١١
٣	٣	٣		٢	
٢	٤	٣		٢	١
٢	٤	٣			
٢	٥	١		١	
٢					
		١			
١	١				
٤	٣	٣			
٣	٤	٣			١
١	١				
٢	٣	١			
٢	٥	٤			١
٣	٧	٦	٢	٦	٣
٢	٤	٣	١		
	٣	٤			٢
٢	١			١	
٤	٤	٣			
	١	١			
٣	٤	٣			
٢	٢	١			
٥	٢	١	٣		
٤٥	٦١	٤٤	٦	١٢	٨
المجموع					

\* هذه هي عمليات تدريب ومشاورات رئيسية، وينبغي عدم اعتبارها تمثل جميع أنشطة المركز.

\*\* يشمل المشاركون، على سبيل المثال لا الحصر، المسؤولين الحكوميين، والدبلوماسيين، ومسؤولي إنفاذ القانون، وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، بما في ذلك الصحفيون. وإضافة إلى ذلك، لا يبين الجدول تمثيل المنظمات الإقليمية، من قبيل مجلس التعاون الخليجي، في بعض هذه المناسبات.

\*\*\* عمليات التدريب والمشاورات الرئيسية التي نفذت حتى حزيران/يونيه ٢٠١٣.

١٢ - وقدمت الجمهورية العربية السورية عدداً من الملاحظات استجابة لطلب مدخلات منها في هذا التقرير<sup>(٤)</sup>. وهي ترى أن المركز لم يقدم بنشاطات كافية في المنطقة تبرر تخصيص موارد إضافية له، وأنه استُخدم للأغراض السياسية للبلد المضيف. وكما هو مبين في الجدول، يُعقد عدد من المناسبات في مقر عمل المركز في البلد المضيف، قطر. ويظل المركز، بصرف النظر عن مكانه، مركزاً إقليمياً للتدريب تابعاً للأمم المتحدة ومسؤولاً أمام مفوضية حقوق الإنسان. وكما يبين الجدول، أُجريت مشاورات وعمليات تدريب رئيسية كثيرة في بلدان أخرى، والأهم هو مشاركة الغالبية الساحقة من الجنسيات في عمليات التدريب والمناسبات في حالات كثيرة. وشددت الجمهورية العربية السورية على أنه من المهم التأكيد مرة أخرى على أن ولاية المركز تنحصر في القيام بعمليات تدريب وتوثيق بشأن حقوق الإنسان. فالمادة الرابعة من اتفاق البلد المضيف تنص صراحة على أن تكون جميع أنشطة المركز موجهة إلى الوفاء بولايته وتحقيق أهدافه، وأن يسترشد بمبادئ الأمم المتحدة، ومن بينها الحياد والاستقلال والموضوعية والشفافية.

١٣ - وأشارت قطر، استجابة منها لطلب تقديمها مساهمة في هذا التقرير، إلى استمرار أهمية أنشطة المركز وأكدت من جديد التزامها بدعم تلك الأنشطة. ورأت قطر أيضاً أن إنشاء المركز هو أداة هامة لتعزيز التعاون الدولي في ميدان بناء القدرات وإذكاء الوعي بشأن حقوق الإنسان. وأشارت قطر إلى أنها استفادت من أنشطة المركز، بما في ذلك تلك التي نُظمت في قطر، من قبيل تدريب شرطة قطر على مراعاة حقوق الإنسان وتنظيم زيارات دراسية للمدارس الثانوية إلى المركز. ووفقاً لقطر، ستتوقف استدامة المركز وقدرته على الوفاء بولايته تماماً على تعزيزه بعدد كاف من الموظفين وبميزانية تشغيلية دائمة مما يتيح له مواصلة العمل على نحو يتسم بالاستقلالية والمصداقية. وتعتقد قطر أن هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال إدراج تمويل المركز في الميزانية العادية للأمم المتحدة، مثلما طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٦٧.

١٤ - وبوجه عام، يوجد طلب كبير على التدريب على المستوى المتوسط إلى المستوى المتقدم بشأن حقوق الإنسان في المنطقة التي يغطيها المركز. والفائدة المتصور تحقيقها من هذا التدريب ربما كان من الممكن التذليل عليها من خلال حقيقة أن بعض الدول العربية اختارت أن تغطي جزئياً نفقات معينة تتعلق بالأنشطة التي تنفذ فيها. وقد دأبت الدول الأعضاء على طلب الحصول على تدريب في المجالات التالية:

(٤) أُرسِل طلب، بتاريخ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، لتقديم مدخلات بشأن التعامل مع المركز إلى البلدان الخمسة والعشرين التي يغطيها المركز.

(أ) تقديم التقارير إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاستعراض الدوري الشامل؛

(ب) تقديم تدريب أساسي ومتقدم بشأن حقوق الإنسان للدبلوماسيين والصحفيين ومسؤولي إنفاذ القانون والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (ومعظمها مُنشأ حديثاً)؛

(ج) كيفية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر.

١٥ - وقد زاد المركز من تعاونه الوثيق مع كيانات أخرى تابعة لمفوضية حقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك في اليمن وليبيا وتونس، فيما يتعلق بأنشطة التدريب والتوثيق. وأثمر تشغيل المركز حتى الآن عدداً من النتائج، من بينها ما يلي:

(أ) إقامة علاقات قوية مع وزارات الخارجية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقة؛

(ب) تلقي طلبات للحصول على تدريب قطري؛

(ج) إقامة شبكة متينة من المشاركين السابقين الذين يمكن أن يدعواهم المركز للمشاركة في أنشطته مستقبلاً؛

(د) تلقي طلبات للتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وهذه النتائج من المتوقع أن تعود بالفائدة على قدرة المركز مستقبلاً على تعزيز المعرفة والمهارات بشأن حقوق الإنسان تعزيزاً فعالاً من خلال القيام بأنشطته.

## رابعاً - استعراض سنوات عمل المركز الثلاث

### ألف - عرض عام لأنشطة المركز في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

١٦ - تحدّد الأولويات الاستراتيجية للمركز في إطار الأولويات المواضيعية لمفوضية حقوق الإنسان. ومن ثم، فإن الأولويات المواضيعية الست التي اهتمت بها عمل المركز هي ما يلي: مناهضة التمييز؛ ومكافحة الإفلات من العقاب، وتعزيز سيادة القانون والمجتمع الديمقراطي؛ والسعي إلى إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة الفقر؛ وحماية حقوق الإنسان في سياق الهجرة؛ وحماية حقوق الإنسان في سياق العنف وانعدام الأمن؛ وتعزيز الآليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

١٧ - وفي سياق برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان<sup>(٥)</sup>، يحقق البرنامج الفرعي ٣، بشأن الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، تحت قيادة مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الهدف التالي: ”النهوض بتعزيز وحماية التمتع الفعلي بجميع حقوق الإنسان من خلال تعزيز بناء القدرات بما في ذلك من خلال تقديم المساعدة إلى الدول التي تطلبها...“. ومن بين الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة في هذا الصدد، ربما كان من الجدير تسليط الضوء على البند (د) باعتباره ذا صلة على وجه الخصوص بولاية المركز: ”تعزيز الدعم المقدم من مفوضية حقوق الإنسان للتثقيف والتوعية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك على الصعيد الوطني، بناء على طلب الدول“.

١٨ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عُقدت، في قطر، حلقة عمل بشأن الرؤية المستقبلية للمركز، حضرها أكثر من ٦٠ من الخبراء الإقليميين وممثلي الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك لغرض تحديد الاحتياجات الأساسية للمنظمة من حيث بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. وقد حددت حلقة العمل المجالات الرئيسية التي يلزم فيها التدخل ووفرت مناقشاتهما قدراً كبيراً من الأساس اللازم لتطوير الأولويات الاستراتيجية للمركز من حيث الأنشطة في إطار بارامترات ولايته المحددة بشأن التدريب والتوثيق. ومن ثم تهدي برامج المركز التدريبية الرئيسية برؤية المركز التي نوقشت في حلقة العمل.

١٩ - وقد دأب المركز، منذ إنشائه وفي أعقاب حلقة عمل الخبراء الإقليمية، على تجريب برامج إقليمية، جرى تكييف بعضها وتنفيذه على الصعيد القطري أيضاً. وتغطي برامج المركز التدريبية الرئيسية ما يلي:

- (أ) حقوق الإنسان والدبلوماسية؛
- (ب) الاتجار بالبشر؛
- (ج) المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛
- (د) حقوق الإنسان ووسائل الإعلام؛
- (هـ) التثقيف بشأن حقوق الإنسان؛
- (و) تدريب الشرطة على مراعاة حقوق الإنسان؛
- (ز) المشاورات الإقليمية الأخرى بشأن حقوق الإنسان.

(٥) انظر A/67/461.

٢٠ - وإبجازا، أؤدت البرامآ التدرىبىة الرئىسىة بالرفوف إلى الأولوىات المواضىعىة لمفوضىة حقوق الإنسان ورؤىة المركز اللى نوقشت فى حلقة العمل عام ٢٠١٠. وتشمل مهام المركز، بموجب ولاىته، إقامة نظم معلوماة وتوثىق بشأن حقوق الإنسان، وبناء القدرات وإذكاء الوعى بشأن حقوق الإنسان. ويرتبط بذلك تقديم الدعم والمشورة للءول والكىانات غير الحكومىة فىما ىتعلق ببرامآ التثقىف بشأن حقوق الإنسان. وأثناء حلقة عمل الخبراء الإقلىمىة ءُءء أن تعزىز قدرة الءبلماسىىن العرب على التفاعل مع الآلىات الءولىة لحقوق الإنسان هو مجال رئىسى. وءءء المشاركون أىضا أن الاتآار بالأشآاص هو إءءى المسائل الملآة بشأن حقوق الإنسان فى المنطقة. وتنص ولاىة المركز صراحة على العمل مع المؤسساة الوطنىة لحقوق الإنسان وقد شُءء على أهمىة ذلك أىضا فى حلقة العمل. وىشجع المركز، فى تنفيذ أنشطته، على اتباع النهآ القائم على حقوق الإنسان وىستخدم ذلك النهآ، الءى كان جزءا بارزا من عمل المركز فى سىاق حقوق الإنسان ووسائط الإعلام. وأآىراء، ءءءت زىاءة ملحوظة فى الطلب على تءرب المسؤولىن عن إنفاذ القانون فى أعقاب التطورات اللى شهءتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفرىقا. وىسعى المركز، فى القىام بأنشطته، إلى كفالة التوازن بىن الجنسىن فىما بىن المشاركىن والمءربىن وتبىن له أن هذا النهآ ىسهم فى نآاح عملىة التءرب اللى فىوم بها والمناسبات اللى يعقءها.

#### ١ - حقوق الإنسان والءبلماسىة

٢١ - إن التءرب الإقلىمى بشأن حقوق الإنسان والءبلماسىة هو نشاط رئىسى من أنشطة المركز. وفى ١٩ نىسان/أبرىل ٢٠١٢، نظم المركز اجآماعا للتصءىق على البرنامآ التءربى المقترح، ضم عءءا من رؤساء إءارات حقوق الإنسان بوزارات الخارجىة من المنطقة العربىة. وقد مهء الاجآماع السبىل إلى إءراء مزىء من المشاورات مع الجموعاة المستهءفة وأسهم فى تصمىم برنامآ تءربى مكىف حسب الاآىاباات القائمة. ومن ٢٣ إلى ٢٧ كانون الأول/ءىسمبر ٢٠١٢، فى الأردن، شارك ٢١ من الءبلماسىىن المبتءئىن إلى الءبلماسىىن على المستوى الأوسط فى التءرب السنوى الإقلىمى الأولى للءبلماسىىن العرب بشأن حقوق الإنسان. وقد تركز هذا التءرب الإقلىمى الأولى على استخدام آلىات الأمم المآءة لحقوق الإنسان ونظام الحماية اللى توفره ولقى قبولا إبآابىا من قبل المشاركىن فىه. وفى أعقاب ذلك التءرب، تقدمت قطر والإماراة العربىة المآءة والىمن وءولة فلسطين بطلباة لىقوم المركز بعملىاات تءرب مماآلة على الصعىء القطرى. وفى ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٣، عقد اجآماع تقىمى بشأن البرنامآ التءربى الإقلىمى فى الءوآة، قدم فىه المشاركون فى التءرب توصىاات إبآابىة لزىاءة تعزىز فعالىة التءرب، بما فى ذلك من

خلال زيادة التركيز على الدراسات الإفرادية، وزيادة استخدام التكنولوجيات الجديدة، وزيادة تبادل التجارب مع كبار الدبلوماسيين العاملين في مجال حقوق الإنسان.

٢٢ - ونُظِّم التدريب الإقليمي الثاني في الكويت، من ٩ إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بالتعاون مع وزارة الخارجية الكويتية. وتضمَّن ذلك التدريب الخبرات والتوصيات المنبثقة من التدريب السنوي الإقليمي الأول، مع إبقائه على التركيز على آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونظام الحماية الخاصة بها. ومن ثم، استعان المركز بالموقع الشبكي للأمم المتحدة الخاص بالنظر في الاستعراض الدوري الشامل للإمارات العربية المتحدة، كي يقوم المشاركون بدراسة إفرادية حقيقية. وقد حضر تلك الدراسة ٢٣ مشاركا، إضافة إلى اثنين من كبار الدبلوماسيين العرب عرضا تجاربهما بشأن حقوق الإنسان والدبلوماسية.

٢٣ - وأضفى المركز طابعا مؤسسيا على التدريب الإقليمي بشأن هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والاستعراض الدوري الشامل. وأضفى ذلك إلى زيادة فهم آليات حقوق الإنسان، بما يشمل الطرائق الجديدة لمجلس حقوق الإنسان وسُبل تحسين المشاركة في الدورة الثانية للاستعراض الدوري الشامل. وعلى وجه الخصوص، وضع المشاركون قائمة مرجعية بالمسائل التي يجب معالجتها قبل الاستعراض الدوري الشامل، وصفوها بأنها أداة مفيدة لتيسير تفاعلهم مع تلك الآلية.

٢٤ - وقد أدى ما لقيه هذا التدريب على الصعيد الإقليمي من استقبال إيجابي إلى طلب بلدان متعددة عمليات تدريب مماثلة على الصعيد القطري. ومن ثم، نظم المركز، في أعقاب طلب تلقاه، تدريبا لصالح ٢٥ دبلوماسيا يمينيا في اليمن، قُدِّم من ١١ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢٥ - ونتيجة لعمليات التدريب هذه، أصبح عدد من الدبلوماسيين العرب أفضل تهيؤاً للإسهام في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها من خلال عملهم. وفي اليمن، أدى هذا إلى تغيرات في وحدات التدريب، الأساسية والخاصة بالنشر، بشأن العمل القنصلي كي تعكس تلك الوحدات تركيزا على حماية حقوق المواطنين في الخارج. وأنشأ المركز أيضا شبكة من الدبلوماسيين العرب الذين شاركوا في عمليات التدريب التي قام بها.

## ٢ - الاتجار بالبشر

٢٦ - يلتزم المركز، بوصفه جزءاً من مفوضية حقوق الإنسان، بالنهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتكرر جامعة الدول العربية التعبير عن نفس الالتزام في شكل المبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالبشر، التي اعتمدت في عام ٢٠١٠. وكان الاتفاق

على إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في الاستراتيجية العربية لمكافحة الاتجار بالبشر هو نتيجة هامة من نتائج مشاورة إقليمية عُقدت بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر. وهذه المشاورة نظمها المركز، بالتعاون مع مؤسسة قطر لمكافحة الاتجار بالبشر؛ وقد عقدت يومي ١٧ و ١٨ أيار/مايو ٢٠١١ وحضرها ٧٠ مشاركا من طائفة متنوعة من البلدان. والمبادرة العربية لمكافحة الاتجار بالبشر هي مبادرة رسمية لتعزيز التنفيذ الإقليمي لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والمراقبة عليه (بروتوكول باليرمو). وقد عُدت المبادرة لتشمل إحالات صريحة إلى المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها من مفوضية حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. وهي تشير أيضا إلى مفوضية حقوق الإنسان كشريك هام في مكافحة ذلك الاتجار.

٢٧ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وبالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة خارجية الإمارات العربية المتحدة، نظم المركز التدريب الإقليمي الأول القائم على المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها من مفوضية حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر. وحضر التدريب مسؤولو إنفاذ القانون وأعضاء الكيانات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر من ١٠ بلدان في المنطقة العربية. وفي ٥ و ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظم المركز في الأردن حلقة عمله التدريبية الإقليمية الثانية بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الاتجار بالبشر. وحضر التدريب، الذي انصب على حقوق الضحايا، ٢٦ مشاركا من ١٨ بلدا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢٨ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، دعي المركز إلى المشاركة، بصفة مراقب، في مناقشات تتعلق باعتماد استراتيجية و مكافحة الاتجار بالبشر في قطر. وحضر المركز منذ ذلك الحين اجتماعين إضافيين وقدم تعليقات شفوية على الاستراتيجية استنادا إلى المبادئ والمبادئ التوجيهية الموصى بها من مفوضية حقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر.

٢٩ - ونظم المركز والمكتب القطري لمفوضية حقوق الإنسان في تونس، بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة داخلية تونس، مناسبة وطنية في مدينة تونس، من ٢٦ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، بشأن الاتجار بالبشر. واشتمل اليوم الأول على ندوة عامة ترمي إلى تحديد خصائص الاتجار بالبشر في تونس. وحُصصت الأيام التالية لبرنامج تدريبي يركز على بناء المهارات في مجال التعامل مع حالات الاتجار بالبشر وعلى وضع خطة عمل وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر. وفي ذلك السياق، رأى المشاركون أن تقاسم تجربي الإمارات العربية المتحدة والأردن في مكافحة الاتجار بالبشر مفيد. وأدى نشاط المركز في تونس إلى التزامها بالإسراع باعتماد قانون وطني جديد بشأن مكافحة الاتجار بالبشر.

### ٣ - المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

٣٠ - توجد تسع مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان في المنطقة التي يغطيها المركز. وتمثل سبع مؤسسات منها امتثالا تاما للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحماتها (مبادئ باريس)<sup>(٦)</sup> واعتمدها لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الفئة "ألف". وتشمل هذه المؤسسات الأردن وأفغانستان ودولة فلسطين وقطر ومصر والمغرب وموريتانيا. واعتمدت اللجنة مؤسستين وطنيتين لحقوق الإنسان، إحداهما في تونس والأخرى في الجزائر، في الفئة "باء"<sup>(٧)</sup>. وإضافة إلى ذلك، يعمل المركز مع مؤسسات ولجان تطمح إلى الامتثال لمبادئ باريس.

٣١ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، قام المركز ببعثة إلى عمان لغرض تقييم قدرة الموظفين الجدد في اللجنة الوطنية العمانية لحقوق الإنسان على أداء مهامهم. ووضع المركز لاحقا برنامجا للتعاون المشترك مع تلك اللجنة لتعزيز قدرة موظفيها وأعضائها. ونظم المركز، في هذا الإطار، حلقة عمل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تهدف إلى تعريف موظفي اللجنة الجدد بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، ونظام الأمم المتحدة الدولي للحماية، وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؛ ومبادئ باريس. وفي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، نظم المركز حلقة عمل تدريبية لأربعة منسقين من اللجنة الوطنية العمانية لحقوق الإنسان لتعزيز طرق التنظيم والتخطيط داخل اللجنة.

٣٢ - ونظم المركز، بالتعاون الوثيق مع اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان، دورة تدريبية يومية ٢٠ و ٢١ أيار/مايو ٢٠١٢ لصالح أعضاء اللجنة الجدد وبعض موظفيها. وتركز التدريب على تعزيز فهم المشاركين السبعة عشر لمعايير ومبادئ حقوق الإنسان الرئيسية، من قبيل النظام الدولي لحقوق الإنسان ومبادئ باريس. وبحث أيضا المسائل العملية المتعلقة بتنفيذ التزامات قطر الدولية.

٣٣ - وفي ٣١ آذار/مارس و ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، نظم المركز، بالتعاون مع اللجنة الوطنية القطرية لحقوق الإنسان والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حلقة عمل تدريبية بشأن دور المؤسسات الوطنية في الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان في

(٦) انظر القرار ١٣٤/٤٨، المرفق.

(٧) حالة الاعتماد من قبل لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٣؛ ومستويات الاعتماد من قبل اللجنة هي كما يلي: عضو مصوت من الفئة "ألف": ممثل امتثالا تاما لمبادئ باريس؛ وعضو مراقب من الفئة "باء": لا يمثل امتثالا تاما لمبادئ باريس أو لم يقدم وثائق تكفي لاتخاذ قرار من هذا القبيل بشأنه؛ وغير عضو من الفئة "جيم": لا يمثل لمبادئ باريس.

إطار الاستعراض الدوري الشامل وهيئات المعاهدات. وقد حضر حلقة العمل مشاركون من ١٣ بلدا عربيا وركزت على تطبيق مبادئ باريس، ودور الآليات الدولية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، وتعزيز المعرفة بشأن الآليات الدولية لحقوق الإنسان وبشأن توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وأكد المشاركون على أهمية التدريب المنتظم في مجالات من قبيل كتابة التقارير ومعالجة الشكاوى.

#### ٤ - حقوق الإنسان ووسائل الإعلام

٣٤ - لقد وُضع برنامج تدريبي إقليمي للصحفيين بالتعاون مع أبرز منافذ وسائل الإعلام من قبيل قناة الجزيرة ومنظمات إقليمية ودولية، من بينها اليونسكو. ونفذ المركز ثلاثة برامج تدريبية من هذا القبيل، في لبنان (٢٠١١)، وليبيا (٢٠١٢)، واليمن (٢٠١٣).

٣٥ - وقد نُفذ البرنامج التدريبي الأول في لبنان يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠١١، واستهدف المراسلين الدوليين من قناة الجزيرة وكذلك الصحفيين المحليين، الذين كانوا يمثلون صحفا وقنوات تلفزيونية مختلفة. وارتبط هذا الحدث، الذي حضره ٢٥ صحفيا، باليوم الدولي لوسائل الإعلام، ٣ أيار/مايو، وركز على الحق في حرية التعبير. وجرى فيه تعريف المشاركين بالأفكار العامة المتعلقة بالنهج القائم على حقوق الإنسان وتدريبهم على كيفية التعبير عن مدلولاته العملية في عملهم. ونتيجة لذلك، أعد صحفيون متعددون من قناة الجزيرة تقارير إعلامية باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان.

٣٦ - ونُظم البرنامج التدريبي الثاني من ٣ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠١٢، في ليبيا. وكان من بين المشاركين فيه السبعة والأربعين صحفياً وممثلون لمنظمات المجتمع المدني، تلقوا تدريباً على مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك العدالة الانتقالية والحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية.

٣٧ - أما البرنامج التدريبي الثالث بشأن حقوق الإنسان ووسائل الإعلام فقد نظم في اليمن، من ٦ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠١٣، وحضره ٣٠ مشاركا. وركز هذا التدريب أيضا، إضافة إلى العناصر التي شملها التدريب الأول باستخدام النهج القائم على حقوق الإنسان، على المسائل ذات الأهمية الخاصة لليمن، من قبيل العدالة الانتقالية والحق في الحصول على المعلومات.

#### ٥ - التثقيف بشأن حقوق الإنسان

٣٨ - عقد المركز في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، في شراكة مع معهد تنمية المجتمع المدني، وهو منظمة غير حكومية سودانية، حدثاً يرمي إلى مناقشة الجهود المبذولة في

البلدان العربية لإدماج التثقيف بشأن حقوق الإنسان في التعليم العالي، وفقا لخطة العمل للمرحلة الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) من البرنامج العالمي للتثقيف بشأن حقوق الإنسان<sup>(٨)</sup>. وناقش المشاركون الحالة الراهنة للتثقيف بشأن حقوق الإنسان في المنطقة وتبادلوا المعلومات عن تجاربهم في وضع البرامج ذات الصلة. وأدى هذا النشاط إلى إقامة شبكة منسقين وطنيين غير رسمية لتنفيذ خطة عمل واستراتيجية جامعة الدول العربية للتثقيف بشأن حقوق الإنسان.

٣٩ - ونظم المركز في لبنان، في ٢١ و ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المشاورة الإقليمية بشأن وضع برامج جامعية بشأن حقوق الإنسان. وحضر المشاورة أكاديميون من المنطقة العربية وممثلون لمعهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وركزت المناقشات على ثلاثة مواضيع هي: أفضل الممارسات المتعلقة باستحداث شهادات وبرامج بشأن حقوق الإنسان لما بعد التعليم الجامعي؛ وكيفية الاستفادة من الممارسات القائمة داخل المنطقة؛ وكيفية إيجاد منتديات دائمة للتنسيق وتبادل التجارب والخبرات الفنية.

٤٠ - وحدد المشاركون أيضا عددا من الدروس المستفادة الرئيسية. وأشير، بوجه خاص، إلى أن وضع برامج أكاديمية للتعليم العالي بشأن حقوق الإنسان يتطلب قدرا كبيرا من الموارد المادية والبشرية؛ وأن التبادل المستمر للخبرة الفنية (لا سيما الخبرة الفنية المتقدمة) لازم لوضع برامج من هذا القبيل؛ وأن ثمة حاجة إلى التعامل مع عدد من المراحل المعقدة المتعلقة بوضع برامج للدراسات الجامعية والدراسات العليا على حد سواء بشأن حقوق الإنسان، ومن ذلك مثلا عملية وضع المناهج الدراسية، ووضع نصوص أساسية بشأن حقوق الإنسان باللغة العربية، واقتناء موارد مكتبية وافية، والتدريب المتقدم للمدرسين والمحاضرين. وستلزم زيادة قدرة المركز على دعم مختلف الأنشطة اللازمة لتطوير التخصص في حقوق الإنسان على المستوى الجامعي.

٤١ - وإضافة إلى ذلك، عقد المركز حلقتي عمل في عام ٢٠١٢ لطلبة المدارس الثانوية في قطر، جرى فيها تعريف المشاركين بمفاهيم حقوق الإنسان في إطار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان<sup>(٩)</sup> والاتفاقيات الدولية الأخرى، وتشجيعهم على وضع مدونة لقواعد السلوك داخل مدارسهم تعبر عن قيم الاحترام والقبول والتسامح والتعاقد. وبدأ المركز في عام ٢٠١٣، في شراكة مع مؤسسة "التعليم فوق الجميع"، وهي مؤسسة للبحوث والدعوة على صعيد السياسات، مشروعاً منفصلاً بشأن حماية الحق في التعليم أثناء حالة انعدام الأمن والنزاع المسلح في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

(٨) انظر الوثيقة A/HRC/15/28.

(٩) القرار ٢١٧ ألف (د-٣).

## ٦ - تدريب الشرطة بشأن حقوق الإنسان

٤٢ - قام المركز في قطر بأنشطته الأولى على الصعيد القطري بشأن تدريب الشرطة. وقد اتبع هذا النهج اعترافاً بكثافة اليد العاملة في برامج تدريب الشرطة. فقد نظم المركز، من ٩ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وبالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة داخلية قطر، برنامجاً تدريبياً لأفراد الشرطة الوطنية من الرتب الوسطى بشأن مسائل حقوق الإنسان المتعلقة بإنفاذ القانون. وحضر البرنامج ٢٦ ضابطاً من ضباط الشرطة يمثلون إدارات شتى بوزارة الداخلية تغطي مهام رئيسية من قبيل حقوق الإنسان، ومنع المخدرات، ووثائق الجنسية والسفر، والأدلة الجنائية، والمعلومات.

٤٣ - ويشمل توسيع نطاق الأنشطة التي يقوم بها المركز لتدريب الشرطة وضع برامج إقليمية قوية لتدريب المدربين، مما يشمل التدريب الإقليمي للشرطة في دول مجلس التعاون الخليجي، المتوقع تنفيذه في النصف الثاني من عام ٢٠١٣. وعلاوة على ذلك، ورهنا بتوافر موارد كافية، ثمة مجال أيضاً للتوسع في برامج التدريب على الصعيد الوطني بحيث تشمل مزيداً من البلدان.

## ٧ - المشاورات الإقليمية الأخرى بشأن حقوق الإنسان

٤٤ - وفر المركز، من خلال المشاورات الإقليمية مع الحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية، منبراً للمناقشات وتبادل التجارب والخبرات بشأن مسائل من بينها أثر الدين الخارجي على حقوق الإنسان وعلى حماية حقوق الأقليات.

٤٥ - ونظم المركز في قطر في ٣١ كانون الثاني/يناير و ١ شباط/فبراير ٢٠١١، بالتعاون مع خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بتأثيرات الدين الخارجي وحقوق الإنسان، المشاورة الإقليمية لآسيا بشأن مشروع المبادئ التوجيهية العامة المتعلقة بالدين الخارجي وحقوق الإنسان. وتلك المشاورة شاركت حكومة قطر في رعايتها والتمست آراء جهات معنية شتى من القطاعين العام والخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية بشأن شكل ومضمون مشروع المبادئ التوجيهية، وذلك بهدف تحسينه. وأوصى المشاركون بإنشاء منتدى للمتابعة ليركز على تنفيذ المبادئ التوجيهية<sup>(١٠)</sup>.

(١٠) انظر الوثيقة A/HRC/20/23؛ وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، وبعد إجراء مزيد من المشاورات على الصعيدين الإقليمي والدولي، أقر مجلس حقوق الإنسان في قراره ١٠/٢٠ المبادئ التوجيهية بشأن الدين الخارجي وحقوق الإنسان، التي يُقصد بها مساعدة الدول وغيرها من الجهات الفاعلة ذات الصلة في القيام بأنشطتها المتعلقة بالدين الخارجي.

٤٦ - ونظمت شعبة البحوث والحق في التنمية بمفوضية حقوق الإنسان، بدعم من المركز، في ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ضمن إطار الذكرى السنوية العشرين لصدور الإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، مشاورة بشأن موضوع "التعبير عن التنوع في عملية التعديلات الدستورية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". وكان الهدف من المشاورة هو تحديد الممارسات الجيدة لتعزيز حقوق الأقليات وحمايتها، وتعزيز التعاون بين آليات حقوق الإنسان على كل من الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وذلك بهدف تشجيع إدماج حماية الأقليات في الدساتير والتشريعات والسياسات. وقد حضرها ٢٢ خبيراً من بلدان شتى في المنطقة. وأوصت المشاورة بإنشاء منتدى دائم معني بمسائل حقوق الأقليات، وذلك مع إشارتها إلى تنوع المسائل والحالات المتعلقة بالأقليات في المنطقة. وسلطت المشاورة الضوء على الحاجة إلى الوعي بتعدد مسائل حقوق الأقليات، والحاجة إلى رصد التطورات المتعلقة بحقوق الأقليات في المنطقة العربية.

## باء - تحليل الإنجازات التي تحققت والفرص المتاحة للمشاركة مستقبلاً

٤٧ - استطاع المركز، منذ إنشائه، أن يكتسب بروزاً ومصداقية داخل المنطقة العربية، نتيجة بصفة رئيسية لثلاثة عوامل هي ما يلي:

(أ) التحسب الناجم عن العملية المفوضية إلى إنشاء المركز، والذي تحقق من خلال الدعم المقدم من الدول الأعضاء؛

(ب) تزايد الطلب على التدريب والتوثيق بشأن حقوق الإنسان في أعقاب التغيرات السياسية التي شهدتها العديد من بلدان المنطقة العربية؛

(ج) النجاح الذي حققه عدد من عمليات التدريب والمشاورات الإقليمية الموجهة، مقيساً بالتعليقات الواردة من المشاركين وما تلاها من تقديم طلبات لقيام المركز بمزيد من الأنشطة.

٤٨ - وأنشطة التدريب الإقليمية يجري القيام بها جميعها مرة واحدة في السنة، أما الأنشطة على الصعيد الوطني فيجري القيام بها قدر المستطاع. ولكن إذا توافر للمركز مزيد من القدرة فإن ذلك سيمكّنه من توسيع نطاق أنشطته بحيث تشمل منطقة جنوب غرب آسيا (أفغانستان وباكستان وجمهورية إيران الإسلامية)، التي لم يقيم المركز بعد بأية أنشطة فيها، وبحيث يضمن ذلك مزيداً من المشاركة من أقل البلدان نمواً (أفغانستان، وجزر القمر، وجيبوتي، والسودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن).

٤٩ - ولما كانت الغالبية الساحقة من البلدان التي يغطيها المركز هي بلدان ناطقة باللغة العربية، وبسبب الحاجة الماسة إلى تدريب وتوثيق بتلك اللغة، فقد كانت أنشطة المركز تنصب حتى الآن على التدريب والتوثيق باللغة العربية، وإن كان من المتوخى في الأجل الطويل أن تصبح لدى المركز القدرة أيضا على توفير وثائق بشأن حقوق الإنسان، وتوفير عمليات تدريب، باللغات الرئيسية الأخرى المستخدمة في المنطقة.

## جيم - التحديات والاحتياجات من الموارد

٥٠ - ثمة حاجة، من أجل ضمان استدامة أنشطة المركز، إلى مزيد من الاستثمار في إعداد مواد وأدوات تدريبية، باللغة العربية وبغيرها من اللغات الرئيسية، وإتاحتها للحكومات، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني كي تقوم بأنشطة تدريبية مماثلة. ووضع هذه المواد سيساعد المركز أيضا على أن يستجيب على نحو أفضل لطلبات فرادى الدول الأعضاء، حسب الاقتضاء، بما في ذلك من خلال تقديم دعمه عن طريق المكاتب الميدانية للأمم المتحدة (مفوضية حقوق الإنسان، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية) للقيام بعمليات تدريب مماثلة على الصعيد القطري.

٥١ - وقد خصصت مفوضية حقوق الإنسان موارد من الأموال الخارجة عن الميزانية لتغطية التكاليف المتعلقة بالوظائف والتكاليف غير المتعلقة بالوظائف، حسبما طلب قرار الجمعية العامة ١٥٣/٦٠. وفي ظل الحالة المالية العالمية الراهنة لا يمكن ضمان توافر ما يكفي من الموارد الخارجة عن الميزانية لمواصلة جميع الأنشطة الحالية للمفوضية، ومن ثم فإن احتمال زيادة تعزيز موارد المركز، أو حتى كفالة استمرارها على المدى الطويل، هو احتمال ضئيل.

٥٢ - ويعمل المركز حاليا بموظفين اثنين من الفئة الفنية (أحدهما برتبة ف-٥ والآخر برتبة ف-٣) وموظفين اثنين من فئة الخدمات العامة، وبميزانية سنوية تبلغ زهاء ١,١ مليون دولار من المصادر الخارجة عن الميزانية، وتشمل تلك الميزانية تكاليف الأنشطة وما يتصل بها من مصروفات التشغيل. وإضافة إلى ذلك، توفر قطر للمركز، بوصفها البلد المضيف، مبنى مكتبيا وخدمات المرافق وبعض معدات المكاتب. والموارد المطلوبة من الميزانية العادية من شأنها أن تغطي تكاليف وظائف الموظفين الأساسيين، وجزءا من تكاليف وأنشطة التشغيل العامة، على النحو اللازم لأداء ولاية المركز بفعالية واستدامة أنشطته الأساسية، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها ١٦٢/٦٧.

٥٣ - ويلزم ما مجموعه ثمانية موظفين من أجل تلبية العدد المتزايد من طلبات المساعدة وما يتصل بذلك من حجم عمل في مجالات تخطيط أنشطة التدريب وإعدادها وإنجازها. وسيتألف أولئك الموظفون من خمسة موظفين من الفئة الفنية، من بينهم رئيس المكتب، على

الرتبة ف-٥، يدعمه موظف لشؤون حقوق الإنسان على الرتبة ف-٤، وثلاثة موظفين لشؤون حقوق الإنسان على الرتبة ف-٣، وثلاثة موظفين من فئة الخدمات العامة. ووفقاً لسياسة مفوضية حقوق الإنسان بشأن المكاتب والمراكز الإقليمية، ينبغي تأمين الهيكل الأساسي للمركز الذي يتألف من وظيفة واحدة برتبة ف-٥ ووظيفة واحدة برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة برتبة ف-٣ ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة، من خلال التمويل من الميزانية العادية.

٥٤ - وتشمل تكاليف التشغيل العامة تكاليف الاتصالات، وخدمات المؤتمرات، وسفر الممثلين والموظفين، والطباعة الخارجية للوثائق، ورسوم التدريب التي تقدم من أجل تدريب الموظفين، والخدمات التعاقدية، واللوازم، والمعدات، وإيجار الأماكن التي تقام فيها المناسبات، ورسوم الأمن، والحلقات الدراسية، والمنح.

٥٥ - وستتاح للمركز، عندما تتوافر له موارد مالية كافية. الفرصة للقيام بالأنشطة الإضافية التالية:

(أ) عقد دورتين تدريبيتين إقليميتين كل سنة، في إطار الأولويات الاستراتيجية للمركز، كل منهما لمدة أربعة أيام، في الدوحة أو في عاصمة مختارة من بين البلدان التي يغطيها المركز؛ وستعقد كل دورة من الدورتين من أجل ٣٠ مشاركاً من الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني في المنطقة؛

(ب) عقد مشاورة إقليمية تستغرق يومين، في إطار الأولويات الاستراتيجية للمركز، كل فترة سنتين، في الدوحة أو في عاصمة مختارة من بين بلدان المنطقة التي يغطيها المركز، من أجل ٣٠ مشاركاً، من بينهم خبراء دوليون ووطنيون؛

(ج) وضع استراتيجية توثيق شاملة، تشمل صيانة الموقع الشبكي باللغة العربية مع القيام بتحديثات له بانتظام (تشمل تكاليف الترجمة التحريرية والتحميلات) ومكتبة رقمية لأفضل الممارسات باللغات الرئيسية للمنطقة التي يغطيها المركز.

٥٦ - وعلاوة على ذلك، ستدعم الموارد المطلوبة التوسع في الأنشطة التالية:

(أ) عمليات التدريب الإقليمية الرئيسية وتكييفها من أجل استخدامها على الصعيد القطري؛

(ب) وضع ونشر مواد للتدريب المهني والمتقدم بشأن حقوق الإنسان (ورقية ورقمية على حد سواء لبرامج التدريب الرئيسية) باللغة العربية؛

(ج) استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم التدريب في المستقبل، بدءاً بتحويل الموقع الشبكي الهيكلي الحالي إلى أداة تدريب تشغيلية (باللغتين العربية والفارسية)؛

- (د) إعداد وتنفيذ أنشطة ومواد تدريبية موجهة إلى صغار الناشطين في مجال حقوق الإنسان والمدافعين عنها؛
- (هـ) إعداد قائمة بالخبراء الناطقين باللغة العربية في مجال حقوق الإنسان على مستويات شتى لأغراض متعددة، من بينها التدريب، وتقدير الاحتياجات، وتقديم الدعم للتفاعل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛
- (و) وضع وتنفيذ برنامج شامل يرمي إلى إدماج حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي في المنطقة؛
- (ز) إعداد وتقديم مواد وأنشطة داخل منطقة جنوب غرب آسيا.

## خامسا - الخلاصة

٥٧ - لقد دلل المركز، في سنوات عمله الثلاث، على قدرته على القيام بطائفة متنوعة من أنشطة التدريب والتوثيق ذات الصلة بهدفه المتمثل في تعزيز المعرفة والمهارات بشأن حقوق الإنسان داخل المنطقة التي يعمل فيها. واستطاع المركز أن يكتسب بروزا ومصداقية. بيد أن المعوقات التي يواجهها من حيث الموارد البشرية والمالية أثرت على قدرته على الاستجابة في الوقت المناسب للطلبات المتزايدة، وتقديم الدعم لجميع البلدان التي تشملها ولايته، والتعبير على النحو المناسب في تطوير برامج المستمر عن المسائل والاحتياجات المعينة الخاصة بالمنطقة بشأن حقوق الإنسان. وقد سلمت الدول الأعضاء بذلك عند إصدار الجمعية العامة القرار ١٦٢/٦٧، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام تخصيص أموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٥٨ - ولقد بات واضحا أن المركز لن يكون، بسبب تزايد المطالب، قادرا على أداء ولايته بفعالية بدون تخصيص موارد كافية له. والحد الأدنى من الاحتياجات التي حُددت أنهما ضرورة للوفاء بولاية المركز بفعالية ينبغي النظر إليه من زاوية تغطية المركز الجغرافية والتطورات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي كانت عاملا دافعا وراء زيادة الطلب على خدمات المركز. ويتطلب ما يواجهه المركز من تحديات كبيرة وما هو متاح أمامه من فرص كبيرة أيضا في هذه اللحظة التاريخية تعزيز المعرفة والمهارات بشأن حقوق الإنسان. وبإمكان المركز، إذا جرى تزويده بموارد كافية، أن يواصل تقديم خدمات تدريب وتوثيق ثمينة وأن يكون قادرا على تحقيق إمكاناته الكاملة من حيث أداء دور جوهري في المنطقة.